سوريا: قمع متصاعد لحرية التجمع السلمي في مختلف مناطق السيطرة

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

نيسان/أبريل 2023

سوريا: قمع متصاعد لحرية التجمع السلمي في مختلف مناطق السيطرة

ما زالت القوى المسيطرة في كافة أرجاء سوريا تنتهك حق المواطنين/ات في حرية الرأي والتعبير والتجمّع

تتعرض الاحتجاجات والتجمّعات السلمية في سوريا للقمع والعنف من قبل الجهات المسيطرة المختلفة في غالب الأحيان، سواء في تلك المناطق الخاضعة لسيطرة "هيئة تحرير الشام" في إدلب، أو مناطق "الجيش الوطني السوري/المعارض" المدعوم من تركيا، أو مناطق سيطرة الإدارة الذاتية شمال شرقي سوريا، فضلاً عن مناطق سيطرة الحكومة السورية التي تمتلك باعاً طويلاً في قمع التظاهر وقتل المتظاهرين/ات أو اعتقالهم أو إخفائهم خلال العقد الماضي.

سجّلت منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" خلال الفترة الممتدة ما بين كانون الثاني/يناير 2021 وحتى شهر آذار/مارس 2023، ما لا يقلّ عن **80** تجمّعاً في مناطق مختلفة من سوريا، قوبل عدد منها بالقوة والعنف، حيث تعرض المتظاهرون للضرب أو الاعتقال أو القتل بعد إطلاق النار عليهم.

كان من بين تلك التجمعات: ما لا يقل عن **9** تجمّعات سلمية في مناطق سيطرة "هيئة تحرير الشام" في محافظة إدلب، تمّ التصدي لـ 4 منها بالقمع واستخدام القوة، فيما تمّ منع تظاهرة أخرى بحجة عدم وجود ترخيص. وما لا يقل عن **37** تجمّعاً سلمياً في مناطق سيطرة "الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا. قوبل ما لا يقلّ عن 11 منها بالعنف. إضافة إلى ذلك، تمّ تسجيل ما لا يقل عن **32** تجمّعاً سلمياً واحتجاجاً في مناطق "الإدارة الذاتية" شمال شرقي سوريا، بالإضافة إلى مناطق سيطرة الأخيرة في محافظة دير الزور. حيث تمّ استخدام العنف في مواجهة 5 منها على الأقل. كما تمّ تسجيل العديد من الجمّعات في مناطق الحكومة السورية، منع العديد منها وتعرض عدد منها للقمع، خاصة في محافظة السويداء جنوبي البلاد.

وكانت مدينة عفرين السورية، ذات الغالبية الكردية، قد شهدت تجمعات سلمية غير مسبوقة، إلى إثر قتل أربع شبّان كرد، عشية احتفالهم بعيد نوروز الذي يصادف يوم **21** آذار/مارس 2023. تلا ذلك تهديد واعتداء على متظاهرين في عدّة مناسبات. وكانت **155** منظمة سوريّة، قد دانت بشدّة مقتل المدنيين الكرد السوريين، وطالبوا الأمم المتحدة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين في عفرين وعموم سوريا ووقف الانتهاكات الواسعة بحقهم بشكل فوري.

وبحسب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإنّ حقّ التجمّع السلمي يشمل "الحقّ في عقد الاجتماعات والاعتصامات والإضرابات والتجمعات والفعاليات والاحتجاجات، سواء عبر الإنترنت أو في الحياة الواقعية".[1]

منهجية التقرير:

اعتمد هذا التقرير في منهجيته على 21 شهادة ومقابلة بالمجمل، من ضمنها 6 إفادات لشهود عيان ومشاركين في تظاهرات كانت قد قوبلت باستخدام القوة في محافظة إدلب، و 6 مقابلات أخرى لشهود عيان من مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا في ريف حلب، فضلاً عن 6 شهادات من شهود عيان على حوادث مشابهة في مناطق الإدارة الذاتية، و3 شهادات من محافظة السويداء التابعة لسيطرة الحكومة السورية.

1 "حرية التجمّع وتكوين الجمعيات"، موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل 2023). https://www.ohchr.org/ar/topic/freedom-assembly-and-association.

تمّ إجراء هذه المقابلات خلال الفترة الممتدة ما بين بداية شهر كانون الأول/ديسمبر 2022، نهاية شهر شباط/فبراير 2023، حيث تمّ لقاء 8 شهود بشكل فيزيائي مباشر، فيما تمّ لقاء البقية عن بعد عبر الانترنت، كما تمّ رصد ومقاطعة المعلومات مع عدد من المصادر المفتوحة الموثوقة.

1. قمع الاحتجاجات والتجمّعات في إدلب في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام:

استخدمت "هيئة تحرير الشام" القوة ضدّ 4 تجمّعات على الأقل خلال الفترة الزمنية المشمولة بالتقرير، حيث تضمّن ذلك الاعتداء على عدد من المتظاهرين باستخدام العصي والهراوات، إضافة إلى اعتقال عدد منهم، وذلك في مناطق "باب الهوى" ومخيمات "أطمة"، فضلاً عن منع تظاهرة كان مخطط لقيامها أمام القاعدة العسكرية التركية في محافظة إدلب.

1.1. منع تظاهرة في معسكر "المسطومة" بحجّة عدم وجود ترخيص:

بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، منعت "هيئة تحرير الشام" متظاهرين في محافظة إدلب، من التظاهر أمام القاعدة العسكرية التركية في معسكر "المسطومة" (أكبر قاعدة عسكرية تركية في إدلب)، بحجّة عدم وجود ترخيص للتظاهر.

جاءت الدعوة لهذه التظاهرة بعد القصف الذي طال مخيم للنازحين بالقرب من بلدة "كفرجالس" شمال إدلب في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ما أسفر عن مقتل عدد من المدنيين وإصابة آخرين.[2]

قال أحد الناشطين الإعلاميين في مقابلة معه لـ"سوريون"، بأنه كان قد تجمّع في صبيحة ذلك اليوم برفقة عشرة آخرين من زملائه من أجل تغطية التظاهرة التي كان من المزمع قيامها، حيث قال:

> **" لمّا وصلنا عند حاجز "المطلق" التابع لهيئة تحرير الشام، على طريق بلدة المسطومة، طلب منا العناصر الترجّل من السيارات، ثم قاموا بسؤالنا عن وجهتنا. وعندما أخبرناهم بأننا متوجهون لتغطية التظاهرة، أخبرونا أنّه قد تمّ منعها، ورفضوا رفضاً قاطعاً مرورنا، وهددّونا بمصادرة معدات التصوير، وقالوا أخيراً باستنكار: كيف تذهبون إلى تظاهرة غير مرّخصة".**

فيما روى أحد المدنيين ممن تمّ منعهم من المشاركة في هذه التظاهرة، بأنه توجه برفقة عشرات الأشخاص باتجاه معسكر "المسطومة"، إلا أنهم تفاجأوا باستنفار العناصر الأمنية التابعة لهيئة تحرير الشام:

> **"لدى وصولنا إلى أول حاجز تابع للهيئة، وهو يبعد عن المعسكر مسافة 1 كم، أخبرنا العناصر بأنه يمنع علينا الاقتراب من المعسكر بسبب عدم الحصول على ترخيص، وعندما أخبرناهم بأنّ عدداً من الناشطين كانوا تقدّموا بالفعل بطلب ترخيص لهذه التظاهرة، لكنّ هيئة تحرير الشام رفضت طلبهم، قالوا لنا بأنّ علينا مراجعة مكتب العلاقات العامة التابع لها."**

[2] "روسيا تكذّب روايتها بشأن قصف مخيمات في إدلب"، جريدة عنب بلدي، نشر في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل 2023). https://www.enabbaladi.net/archives/612953

1.2.الاعتداء على متظاهرين وإعلاميين في "باب الهوى":

بتاريخ 12 أيلول/سبتمبر 2022، واجه عناصر من هيئة تحرير الشام محتجين في منطقة "باب الهوى" بريف إدلب الشمالي، بالهراوات وقاموا بضرب عدد منهم، بعد تجمّعهم تلبية لدعوة "قافلة السلام" بهدف عبور الحدود التركية والهجرة إلى أوروبا. تحدّثت "سوريون" إلى أحد الناشطين الإعلاميين ممن كانوا متواجدين في تلك الحادثة، حيث قال:

> **"في صباح ذلك اليوم، تجمّع ما بين 300 إلى 400 شخصاً قبل معبر باب الهوى بحوالي 1 كم، وذلك بهدف العبور من تركيا إلى أوروبا، نتيجة خوف الأهالي من سيطرة الحكومة السورية على مناطقهم، بالإضافة إلى تردي الأوضاع المعيشية بشكل عام، وقد كان من بين المتجمّعين أشخاصاً رحلّتهم الحكومة التركية خلال الشهور الماضية إلى داخل سوريا بشكل قسري."**

وتابع الشاهد بأنّ عناصر الحاجز الرئيسي التابع لهيئة تحرير الشام في المعبر، منعوا المتجمّعين من الوصول إلى معبر "باب الهوى" الحدودي باستخدام القوة، كما قاموا بالاعتداء على الإعلاميين وسلبوا كاميراتهم لمنعهم من التصوير، مضيفاً بأنهم اعتدوا بالضرب بالهراوات على أحد الناشطين الإعلاميين، بالإضافة إلى عدد من المتظاهرين، ما أصاب بعضهم بكدمات وجروح، وأضاف قائلاً:

> **"لم يكن هذا التجمّع مرّخصاً، باعتبار أنّ مكتب العلاقات العامة التابع لهيئة تحرير الشام والمسؤول عن إصدار هذه التراخيص لا يوافق على منح الترخيص إلا للتظاهرات أو التجمّعات الداعمة لموقفه السياسي، وفي الغالب فإنّ من يشارك في هذه التجمّعات الداعمة إما عناصر تابعين لها أو أشخاص موالين لمواقفها".**

هذا وقد أفاد أحد الشهود ممن تجمّعوا للخروج في "قافلة السلام"، بأنّ عناصر هيئة تحرير الشام قاموا بتوجيه تهديدات للمتجمعين بالاعتقال الجماعي، وهو ما جعل أغلبهم يتفرقون.

وقد تم توثيق هذه الاعتداءات من قبل عدة قنوات إعلامية، منها مقطع الفيديو الذي بثه تلفزيون سوريا[3] في 12 أيلول/سبتمبر 2022، والذي يظهر فرار المتجمّعين في "قافلة السلام" بالقرب من معبر "باب الهوى" الحدودي، بعد تفريقهم بالقوة من قبل عناصر تابعين لهيئة تحرير الشام. كما أظهر مقطع فيديو آخر لذات التجمع[4] الاعتداء الذي تعرّض له إعلاميون وناشطون على يد عناصر من هيئة تحرير الشام.

[3] فيديو "تحرير الشام تفرّق شباباً مجتمعين في قافلة السلام"، تلفزيون سوريا، نشر في 12 أيلول/سبتمبر 2022. (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل 2023). https://www.youtube.com/watch?v=j9BfESTvU9s

[4] فيديو "لحظة اعتداء عناصر من تحرير الشام على إعلاميين وناشطين"، تلفزيون سوريا، نشر في 12 أيلول/سبتمبر 2022. (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل 2023). https://www.youtube.com/watch?v=E5KBBTsTQ70

صورة رقم (1) - صور مأخوذة من مقاطع فيديو بثه نشطاء وسكان محليون بتاريخ 12 أيلول/سبتمبر 2022 تظهر هروب المتجمّعين بعد تفريقهم بالقوة من قبل "هيئة تحرير الشام".

1.3. اعتقال متظاهرين من ضمنهم أطفال في "أطمة":

في ظهر يوم 11 شباط/فبراير 2022، تظاهر عدد كبير من النازحين في مخيمات "أطمة" شمالي إدلب على خلفية قتل هيئة تحرير الشام امرأة تدعى "فاطمة الحميد"، أثناء عبورها لجلب مادة المازوت عند الحد الفاصل بين مناطق نفوذ هيئة تحرير الشام في إدلب من جهة، ومناطق الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا شمالي حلب من جهة أخرى، وذلك بتاريخ 10 شباط/فبراير 2022.

قام عناصر من هيئة تحرير الشام بتفريق تلك المظاهرة بعد إطلاق الرصاص في الهواء، ثمّ قاموا باعتقال عدد من المتظاهرين من ضمنهم أطفال.[5]

تحدثت "سوريون" مع أحد المشاركين في هذه التظاهرة، والذي قال أنه خرج برفقة العديد من النازحين للتنديد بسياسة "الحديد والنار" التي تفرضها هيئة تحرير الشام على السكان في إدلب، خاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. قال المصدر:

[5] فيديو "مظاهرات عارمة في مخيم أطمة ضد الجولاني والأخير يرد بالرصاص الحي"- شبكة شام الإخبارية. نشر في 11 شباط/فبراير 2022. (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل 2023). https://www.youtube.com/watch?v=qihZlEkr7uo

"بعد مضي حوالي 20 دقيقة على بدء التظاهرة، جاءت عدّة سيارات تابعة لهيئة تحرير الشام، ونزل منها حوالي 30 عنصراً مدجّجين بالسلاح وقاموا بإطلاق النار في الهواء، ما اضطرنا إلى الفرار. في حين عمل قسم من عناصر الجهاز الأمني على اعتقال عدّة شبان، وكان من ضمنهم أطفال، وتمّ اقتيادهم لمكان مجهول".

بناءاً على ما تم جمعه من معلومات وشهادات فقد تبين لـ"سوريون" أن هيئة تحرير الشام عمدت إلى اعتقال 13 شخصاً من ضمنهم أطفال، ثم تمّ الإفراج عنهم بعد ثلاثة أيام. روى أحد المصادر أنّ العناصر الأمنيين قاموا بضربهم ضرباً مبرحاً لدى احتجازهم، فضلاً عن توجيه الإهانات والشتائم بحقهم، ولم يقوموا بالإفراج عنهم إلا بعد تعهّدهم بعدم التظاهر مجدداً ضد هيئة تحرير الشام بدون ترخيص.

صورة رقم (2) - صورة مأخوذة من مقطع فيديو نشرته شبكة "شام الإخبارية" في 11 شباط/فبراير 2022 للتظاهرة التي خرجت في مخيمات "أطمة".

صورة رقم (3) - صورة مأخوذة من مقطع فيديو نشرته شبكة "شام الإخبارية" في 11 شباط/فبراير 2022 تبين فرار المتظاهرين بعد تفريقهم بالقوة من قبل هيئة تحرير الشام في مخيمات "أطمة".

2. قمع التجمّعات والتظاهرات في مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا:

شهدت المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا هي الأخرى استخدام العنف ضدّ ما لا يقلّ عن 11 تجمّعات أو احتجاجات، تضمنت فتح النار على عدد من المتظاهرين، والاعتداء على إعلاميين، فضلاً عن شنّ حملة اعتقالات على خلفية تلك التجمّعات، في مناطق مثل إعزاز والباب وعفرين.

2.1.ضرب واعتقال معتصمين في مدينة "الباب":

قامت في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 قوات من الشرطة العسكرية التابعة للجيش الوطني السوري بالاعتداء على عدد من المدنيين والناشطين الإعلاميين ممن خرجوا في اعتصام للمطالبة بمحاسبة المسؤولين عن مقتل الناشط

"محمد عبد اللطيف أبو غنوم"[6] وسط مدينة الباب. حول تفاصيل هذا الاعتداء، تحدّثت "سوريون" مع أحد المشاركين في هذا الاعتصام، وقد قال:

> **"بدأنا اعتصامنا بشكل عفوي من خلال نصب خيمة عزاء وسط مدينة الباب، لكن وبعد مرور حوالي 24 ساعة، هاجمت قوات الشرطة العسكرية تلك الخيمة، وانهالت بالضرب على المعتصمين بواسطة العصي والهراوات. كذلك قامت باستخدام قنابل الغاز وبخاخات الفلفل الحار، ما دفع المعتصمين للفرار. تم اعتقال عدد منهم واقتيادهم لجهة مجهولة، ثم أفرج عنهم لاحقاً".**

وأظهر مقطع فيديو بثه تلفزيون سوريا في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022،[7] الاعتصام الذي جرى في مدينة الباب في التاريخ ذاته، وسط حضور مكثّف لعناصر مسلّحة تابعة للجيش الوطني السوري.

2.2.الاعتداء على إعلاميين خلال تظاهرة في مدينة الباب:

بتاريخ 1 آب/أغسطس 2022، قام أعضاء من الكادر الطبي في مدينة الباب بريف حلب، باعتصام أمام مشفى المدينة، احتجاجاً على التمييز بين أجورهم وأجور الأطباء الأتراك في المنطقة. هاجم عناصر من الشرطة المدنية التابعة لوزارة الداخلية/الحكومة السورية المؤقتة، بعض الناشطين الإعلاميين أثناء تغطيتهم لتلك التظاهرة وكسروا معداتهم.[8]

تحدث أحد المشاركين في هذا التجمع، وهو عامل في الكادر الطبي، لـ"سوريون" حول تفاصيل ما جرى قائلاً:

> **" بعد اطّلاع الكوادر الطبية في مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري على سلم رواتب الأطباء والممرضين الأتراك العاملين في المنطقة، والتي تفوق رواتب السوريين بضعفين، قرر الأطباء والممرضون الخروج بعدّة مظاهرات في عفرين وأعزاز والباب للمطالبة بالمساواة مع رواتب الأتراك".**

تابع المصدر:

> **"لم نحصل على ترخيص من قبل المجلس المحلي في المدينة لكننا بدأنا اعتصامنا السلمي أمام مشفى الباب. مع وصول الإعلاميين لتغطية الاعتصام، هاجمهم عناصر الشرطة المدنية بالعصي، وبدأوا بضربهم بشكل همجي ما أسفر عن إصابة عدّد منهم بالتزامن مع اعتقال آخرين".**

في شهادة أخرى، قال أحد الناشطين الإعلاميين ممن كانوا متواجدين في هذا الاعتصام لتغطيته، بأنّ عناصر الشرطة المدنية اعتدوا على 8 ناشطين إعلاميين بالضرب المبرح، ما أسفر عن إصابة أحدهم بكسر في أنفه. كذلك عمدوا إلى احتجازهم لساعات في مركز الشرطة، قبل أن يتم الإفراج عنهم لاحقاً، مضيفاً أنهم قاموا أيضاً بكسر معدات التصوير العائدة لأحد الناشطين.

---

[6] "اغتيال الناشط محمد أبو غنوم وزوجته في مدينة الباب شرقي حلب". تلفزيون سوريا. نشر في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022. (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل 2023). https://www.syria.tv/186075

[7] فيديو على صفحة تلفزيون سوريا على تلغرام. نشر في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل 2023). https://twitter.com/syr_television/status/1592940572968472584?s=20&t=iFEPeaxpRWEqVqi7EWZrpA

[8] فيديو على صفحة أخبار سوريا على تلغرام. نشر في 1 آب/أغسطس 2022. (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل 2023). https://twitter.com/Syriatvnews/status/1554048040385728518?s=20&t=5jgmgYEMgGyDViWgzc2BGw

صورة رقم (4) – صور مأخوذة من مقطع فيديو لاعتصام الكادر الطبّي في منطقة الباب.

صورة رقم (5) - صورة مأخوذة من فيديو بثه تلفزيون سوريا في 1 آب/أغسطس 2022 تظهر جانباً من الاعتداء الذي طال إعلاميين في مدينة الباب.

2.3.فتح النار على متظاهرين في عفرين:

بتاريخ 4 حزيران/يونيو 2022 ، شهدت مدينة عفرين بالإضافة إلى عدّة بلدات ومدن أخرى في ريف حلب (أعزاز والباب)، احتجاجات واسعة بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء.

تجمهر مئات المدنيين أمام شركات الكهرباء السورية-التركية، إلا أنّ عناصر من الشرطة العسكرية التابعة للجيش الوطني السوري، قامت بفض التجمع عبر فتح النار على المتظاهرين. تحدثت "سوريون" مع أحد المشاركين في التجمع وقد قال:

> **"خرجنا في التظاهرة لسببين أساسيين، أولهما الانقطاع المتكرر للكهرباء وسوء الخدمة، والآخر هو ارتفاع الأسعار بشكل عام. تجمّع الكثير من الناس أمام شركة الكهرباء، وقاموا بقطع الطريق وإشعال دواليب السيارات كنوع من الاحتجاج. لكن فجأة قام عناصر من الشرطة العسكرية بالإضافة إلى عناصر مرافقة للوالي التركي، بتفريق التظاهرة من خلال إطلاق النار في الهواء بدايةً ثمّ باتجاه المتظاهرين، ما أدى إلى وقوع عدد من الإصابات، كما توفي أحد المدنيين اختناقاً من الدخان الناجم عن حرق دواليب السيارات، وقُتل أحد عناصر جيش الشرقية بنار العناصر المرافقين للوالي التركي".**

أشار الشاهد إلى محاولات عدّة ناشطين إعلاميين في الحصول على ترخيص لهذه التظاهرات من المجلس المحلي لمدينة عفرين، باءت كلها بالفشل.

أضاف الشاهد أنّ تظاهرة أخرى كانت قد خرجت قبل يوم من هذه التظاهرة في شارع "الفيلات" في مدينة عفرين، وخرجت فيها الأمور عن السيطرة، وقام عدد من المتظاهرين باقتحام وحرق مركز شركة الكهرباء. وأظهر مقطع فيديو تناقلته عدّة صفحات محلية (مثل صفحة عفرين عاجل) بتاريخ 3 حزيران/يونيو 2022،[9] جانباً من احتجاجات المتظاهرين في مدينة عفرين، واقتحامهم لمركز شركة الكهرباء.

2.4.فتح النار على متظاهرين قرب "معبر أبو الزندين":

بتاريخ 21 أيار/مايو 2021، تظاهر العشرات من الأهالي قرب معبر "أبو الزندين" جنوبي مدينة الباب بريف حلب، احتجاجاً على منع مهجّري بلدة "أم باطنة" في القنيطرة من الدخول إلى مدينة الباب، بحجّة عدم وجود إذن من الجيش التركي.[10]

قام عناصر فرقة "السلطان مراد" التابعة للجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا، بفتح النار على المتظاهرين ما أدى إلى تفريق التجمع، وإلى إصابة 4 مدنيين بجروح متفاوتة.[11]

تحدث أحد الناشطين الإعلاميين الذين شاركوا في هذه التظاهرة لـ"سوريون" حول ما جرى قائلاً:

---

[9] فيديو على صفحة (عفرين عاجل) على منصة فيسبوك. نشر في 3 حزيران/يونيو 2022. (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل 2023). https://www.facebook.com/watch/?v=746669426535994&t=15

[10] "الجيش التركي يمنع مهجري القنيطرة من دخول ريف حلب" جريدة عنب بلدي. نشر في 21 أيار/مايو 2021. (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل 2023). https://www.enabbaladi.net/archives/483127

[11] فيديو على صفحة مركز توثيق الانتهاكات في شمال شرقي سوريا على تلغرام. نشر في 21 أيار/مايو 2021. . (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل 2023). https://t.me/vdcnsy/15455

> **"عند ازدياد أعداد المتظاهرين، هاجمهم عناصر من فرقة السلطان مراد بالعصي، وقاموا بضربهم بكل وحشية، لينسحبوا فيما بعد من بين المتظاهرين ويقوموا بإطلاق النار بشكل عشوائي عليهم. سقط 4 جرحى، ولم نتمكن من إسعافهم إلا بعد انسحاب عناصر الفرقة من المكان".**

شاهد ثانٍ ممن شاركوا في هذه التظاهرة، قال لـ"سوريون" بأنّ عناصر فرقة "السلطان مراد" طوقوا التظاهرة من جهة الجنوب والغرب، وبدأوا بإطلاق النار على المتظاهرين بشكل عشوائي، ثمّ هجموا عليهم بالعصي، وضربوا اثنين من الناشطين الإعلاميين، وتم اعتقالهما في ساحة المعبر لمدة ساعتين قبل أن يتم الإفراج عنهما لاحقاً. بحسب المصدر، لم تكن هذه التظاهرة حاصلة على ترخيص من قبل المجلس المحلي في مدينة الباب، وهو المسؤول عادةً عن منح التراخيص لمثل هذه التجمّعات.

3. قمع الاحتجاجات في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية:

وثقت "سوريون" ما لا يقل عن 5 تجمعات قوبلت بالعنف في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية شمال شرقي سوريا وفي محافظة دير الزور، وذلك على يد قوات تابعة للإدارة الذاتية أو مرّخصة من قبلها (مثل حركة "الشبيبة الثورية").[12] كما تمّ منع المجلس الوطني الكردي المعارض من عقد مؤتمره الرابع في مدينة القامشلي/قامشلو في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

3.1. منع المجلس الوطني الكردي من عقد مؤتمره الرابع في القامشلي/قامشلو:

بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، منعت قوات الأسايش التابعة للإدارة الذاتية، أعضاء من المجلس الوطني الكردي المعارض، من عقد المؤتمر الرابع للمجلس في مدينة القامشلي/قامشلو.

وبحسب شهادة أحد أعضاء المجلس الوطني الكردي لـ"سوريون"، فقد كان من المقرر أن يجري المؤتمر في صالة "زانا" بمدينة قامشلي/قامشلو، بعد حصول المجلس على الموافقة عبر تدخل الجانب الأميركي لدى قائد قوات سوريا الديمقراطية (قسد). عن هذا قال المصدر:

> **"في الساعة التاسعة من عشية انعقاد المؤتمر، أخبرت قوات الأسايش صاحب صالة زانا أن يُعلم قيادات المجلس الوطني الكردي في سوريا بضرورة حصولهم على الترخيص للاجتماع. لم يكن المجلس حاصلاً على الترخيص، ذلك أن أحد التفاهمات التي تمّت بيننا كمجلس وبينهم، بوساطة أميركية وبرعاية من مظلوم عبدي قائد قسد، هي أن نفتتح هذه المكاتب ونمارس فيها نشاطاتنا دون الحصول على الترخيص".**

وأضاف المصدر قائلاً:

> **"حاولت قيادة المجلس الوطني الكردي التواصل مع الضامن الأميركي ومع قيادة قسد من أجل حل الأمر لكن من دون نتيجة. لذا نُقل مكان عقد المؤتمر إلى المكتب الغربي للحزب الديمقراطي الكردستاني-سوريا في الحي الغربي في مدينة القامشلي. كان أعضاء المؤتمر قد وصلوا باكراً إلى الصالة، لينتقلوا بعدها إلى مكتب الحزب الديمقراطي الكردستاني".**

12 تأسست حركة "الشبيبة الثورية" في عام 2011، وهي مرخصة لدى مؤسسات الإدارة الذاتية. تحاول الحركة تسويق نفسها على أنّها مستقلّة، بينما تتهم مصادر كردية عديدة "حزب الاتحاد الديمقراطي" بتبعية الحركة لها.

تابع المصدر:

> **"جاءت قوات الأسايش، وكان عددهم يبلغ نحو 40 عنصراً من بينهم عناصر من قوات النجدة، وقاموا بإغلاق الشارع، ومن ثم طالبوا مسؤولين من المجلس بفض الاجتماع وأخبروهم أنّ الاجتماع ممنوع".**

وتابع المصدر بأنّ عدداً من العناصر المسلّحين التابعين لقوات "الأسايش" أمهلوا المجتمعين مدة خمس دقائق لإيقاف المؤتمر، ثم قاموا باقتحام المكان. أضاف المصدر قائلاً:

> **"لم يتم توقيف أحد من أعضاء المؤتمر، ولكنهم منعوا التصوير، وقد التزم أعضاء المؤتمر بعدم الاعتراض بناءً على طلب من قيادة المجلس. بعدها عقدت قيادة المجلس اجتماعاً في المكتب في حين بقيت هناك دورية من الأسايش إلى حين انتهاء اجتماع المجلس. ولم يسفر المنع عن أية تداعيات، ذلك أنّ المجلس الوطني الكردي قرر عقد مؤتمره بشكل سري دون إعلان خوفاً من أن يعاد الهجوم أو أن يتم فض الاجتماع مجدداً".**

في شهادة ثانية، روى أحد الإعلاميين الذي كانوا متواجدين لتغطية المؤتمر الرابع للمجلس الوطني الكردي، تفاصيل ما جرى قائلاً:

> **" وصلنا إلى صالة زانا في مدينة القامشلي صباحاً حوالي الساعة 9:15. علمنا أنّ قوى الأسايش منعت عقد المؤتمر، ومن ثمّ انتقل الأعضاء إلى مكتب الحزب الديمقراطي الكردستاني-سوريا في الحي الغربي، وقد توجهتُ مع مجموعة من الصحفيين إلى هناك. تجمّع أعضاء المؤتمر في قاعة تابعة للحزب، فيما انتشر عناصر قوى الأمن الداخلي الذين منعونا من التصوير، واستخدموا التهديد في حال استخدام الهواتف للتصوير داخل قاعة الاجتماع، لكنني أعرف أن بعض الصحفيين تمكنوا من تصوير بعض المقاطع خلسة".**

3.2.تفريق تظاهرة باستخدام العصي في ريف دير الزور:

بتاريخ 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022 فرقت قوات الأسايش التابعة للإدارة الذاتية بالقوة عدّة تظاهرات خرج بها الأهالي في قرى وبلدات الريف الغربي لدير الزور (مثل حوايج بومصعة وقرى حمار العلي والصعوة وحوايج بو ذياب) احتجاجاً على سياسات قسد وللمطالبة بإصلاحات إدارية ومعيشية.[13] قابلت "سوريون" أحد المشاركين في المظاهرات، وقد تحدّث عما شاهده قائلاً:

> **"خرجنا في تظاهرة لمطالبة قسد بالرجوع عن قرار حظر النقاب في المدارس لأن ذلك يخالف عاداتنا وتقاليدنا، كما طالبنا بالإفراج عن المعتقلين وتحسين الوضع المعيشي في عموم دير الزور، إلا أنّ عناصر من قوات الأسايش قاموا بتفريق التظاهرة باستخدام العصي والهراوات، وإنشاء حواجز لمنع الناس من التجمّع بأعداد كبيرة. كما قاموا بإطلاق الرصاص بالهواء، وكانت حجّتهم بأنّ المظاهرات غير مرخّصة".**

[13] فيديو على صفحة تلفزيون سوريا على تلغرام. نشر في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022. (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل 2023).
https://twitter.com/syr_television/status/1585156774339874816?s=20&t=fLtr09msgVMjtjQiLTKaSw

صورة رقم (6) - صورة مأخوذة من فيديو نشرته "وكالة نهر" للتظاهرة التي خرجت في ريف دير الزور الغربي بتاريخ 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها "سوريون" من مصادر وشهود عيان شاركوا في تنظيم وقفات احتجاجية في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، فإنّ الحصول على ترخيص لأي تجمّع أو تظاهرة يكون عادةً بمراجعة بلدية المركز في أي منطقة، والتي تقوم بالرد على الطلب بعد 24 ساعة. في حال كانت تلك التجمّعات أو التظاهرات متوافقة مع مواقف وسياسات الإدارة الذاتية، فعادة ما يتم الحصول على ترخيص لها من قبل مركز "الأسايش" بشكل مباشر، دون أن يكون هناك مراجعة للبلدية.

3.3.اعتداء على متظاهرين وإعلاميين في مدينة القامشلي/قامشلو:

اعتدت بتاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2022، مجموعة من حركة "الشبيبة الثورية" المرخّصة من جانب الإدارة الذاتية، على إعلامي وعدد من المشاركين في اعتصام دعا إليه المجلس الوطني الكردي في سوريا، احتجاجاً على إغلاق الإدارة الذاتية عدداً من المراكز والمعاهد والمدارس الخاصّة، التي تدّرس مناهج الحكومة السوريّة.[14]

[14] "شمال شرقي سوريا: منع تغطية اعتصام واعتداء على صحفي من قبل الشبيبة الثورية". سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. نشر في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2022. (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل 2023). https://stj-sy.org/ar/%d8%b4%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b4%d8%b1%d9%82%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d9%85%d9%86%d8%b9-%d8%aa%d8%ba%d8%b7%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d8%b9%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d9%85-%d9%88%d8%a7%d8%b9%d8%aa%d8%af/

قبل هذه الحادثة بعام، وتحديداً في ظهر يوم 24 أيلول/سبتمبر 2021، تجمّع العشرات أمام مقر الأمم المتحدة في مدينة القامشلي/قامشلو، في اعتصام دعا إليه المجلس الوطني الكردي احتجاجاً على رفع أسعار المحروقات في المدينة وتدهور الأوضاع المعيشية، إلا أنّ عناصر من حركة الشبيبة الثورية المرخّصة من قبل الإدارة الذاتية، قاموا بالاعتداء على إعلاميين وعدد من المشاركين في هذا الاعتصام بواسطة العصي والحجارة. بحسب شهادة أحد المشاركين في هذا الاعتصام لـ"سوريون":

> **"ما إن بدأنا الاعتصام أمام مقرات الأمم المتحدة في المدينة، حتى عمد عناصر تابعين لمجموعة الشبيبة الثورية للمناداة بشعارات مسيئة للمعتصمين. كان عددهم يتراوح ما بين 10 إلى 15 شخصاً، وقد تلثّموا بأعلام منظمتهم. ولم يكتفوا بذلك فحسب، إذ هاجموا المعتصمين لاحقاً بالعصي والحجارة، فتدخلت قوات الأسايش لمنعهم لكنهم لم يتوقفوا، ولم تستطع الأسايش توقيف أي شخص منهم".**

تابع الشاهد بأنّه تعرّض للضرب بواسطة عصا من قبل أحد هؤلاء العناصر ما أدى إلى إصابته بنزيف، كما قام أحدهم أيضاً بتكسير كاميرا تعود لأحد الصحفيين، مضيفاً بأنهم قاموا بالاعتداء أيضاً على مصور لفضائية "روداوو"، وأصابوا رؤوس عدد من المعتصمين بالحجارة. شاهد ثانٍ وهو أحد المشاركين في هذا الاعتصام، تحدّث لـ"سوريون" قائلاً:

> **"وصلتُ متأخراً عن موعد الاعتصام بنحو ربع ساعة، وحينها شاهدت شابين في العشرينات تظهر عليهما الكدمات، وهناك جروح في رأسيهما، وشاهدت رجلاً في الأربعين من عمره ينزف من وجهه وأنفه وفمه. كذلك وجدت أحد الصحفيات وكانت قد كُسرت كاميرتها وهاتفها. علمتُ من آخرين في الاعتصام أنّ هؤلاء جميعاً تعرضوا للاعتداء من مجموعة من الشبيبة الثورية. بعد وصولي بحوالي خمس دقائق عاد ملّثمون من الشبيبة الثورية للهجوم على المعتصمين وكان بحوزتهم عصي. تدخلت قوات الأسايش لمنع حدوث تماس مع المحتجين، لكنها لم تعتقل من هذا الطرف ولا من ذاك".**

وأضاف الشاهد حول تفاصيل ما جرى لاحقاً:

> **"بالإضافة إلى ذلك تعرّض صحفي آخر للاعتداء بالضرب، كما كانت أعداد المعتصمين كبيرة وسط حضور من مختلف مكونات المدينة، لأن الموضوع كان مرتبطاً بالحالة المعيشية للسكان، ولم يتراجع المعتصمون أمام مجموعة الشبيبة الثورية التي انسحبت مع هراواتها لاحقاً".**

وأظهر مقطع فيديو نشرته صفحات محلية على مواقع التواصل الاجتماعي، بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2021،[15] عدداً من العناصر وهم يحملون عصي، وغالبيتهم ملّثمون بعلم حركة الشبيبة السورية الثورية، حيث بدأوا بإطلاق شعارات (الموت للخيانة) باللغة الكردية ومن ثم قاموا بالهجوم بالعصي على المعتصمين.

[15] فيديو على صفحة قناة كرد نيوز على فيسبوك. نشر في 24 أيلول/سبتمبر 2021. (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل 2023) .
https://www.facebook.com/watch/?v=1949070891919115

صورة رقم (7) - صورة مأخوذة من فيديو تظهر الاعتصام الذي جرى في القامشلي/قامشلو بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر 2021، كما يظهر عدداً من العناصر الملثمين التابعين لحركة الشبيبة الثورية وهم يحملون عصياً.

4. قمع الاحتجاجات في مناطق سيطرة الحكومة السورية:

قامت قوات الحكومة السورية خلال الفترة الزمنية المشمولة بالتقرير باستخدام العنف لقمع احتجاج اندلع في مدينة السويداء في نهاية عام 2022، كما قابلت بالرفض طلب ترخيص إحدى الوقفات احتجاجاً على تدهور الأوضاع المعيشية في مدينة دمشق.

4.1.مقتل متظاهر وشرطي خلال احتجاجات السويداء:

بتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2022 ، تجمّع العشرات من الأهالي وسط مدينة السويداء للمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية، إلا أنّ الشرطة التابعة للحكومة السورية، قابلت هذه الاحتجاجات بفتح النار على المتظاهرين ما أدى إلى مقتل واحد منهم وشرطي.[16]

أحد المشاركين في هذه الاحتجاجات، قال لـ"سوريون" بأنه لبى دعوة المشاركة في هذه الاحتجاجات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، من أجل المطالبة بمحاسبة الفاسدين العاملين في مؤسسة المياه والمحروقات، وتأمين مادة مازوت للتدفئة والبنزين وزيادة ساعات الإنارة للكهرباء. قال المصدر:

[16] صفحة شبكة السويداء 24 على فيسبوك. نشر في 4 كانون الأول/ديسمبر 2022. (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل2023). https://www.facebook.com/watch/?v=1119626402029906&extid=CL-UNK-UNK-UNK-AN_GK0T-GK1C&mibextid=2Rb1fB&ref=sharing

> **"تجمّعنا حوالي الساعة 11 ظهراً أمام دوّار المشنقة، ثمّ توجهنا إلى مبنى المحافظة حيث يتواجد المحافظ وأعضاء مجلس المحافظة. عندما وصلنا تفاجأنا بسيارة عليها سلاح رشاش، وعناصر من الأمن كانوا قد بادروا إلى إلقاء قنبلة صوتية تجاه المتظاهرين لتفريقهم، ما أدى لإصابة أربعة متظاهرين بإصابات بسيطة، ليقوم بعدها أحد العناصر بإطلاق النار في الهواء فازداد غضب معظم المحتجين".**

تطورت هذه الاحتجاجات حيث اقتحم عدد من المتظاهرين مبنى محافظة السويداء، بحسب ما روى أحد شهود العيان ممن شاركوا في هذه الاحتجاجات. قال الشاهد أنّ عدداً من المتظاهرين وعقب اقتحامهم مبنى المحافظة، قاموا بحرق صور رموز الحكومة السورية، فقام عنصر من الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين، ما أسفر عن مقتل شاب يدعى "مراد المتني"، ليبدأ بعدها تبادل إطلاق النار ما بين فصائل محلية وعناصر من الأمن السوري.

أكد على ما سبق أيضاً أحد الناشطين الإعلاميين والذي صرح لـ"سوريون" بأنّ المتظاهرين كانوا قد توجهوا لمبنى المحافظة، ثم جاءت إحدى سيارات الأمن السوري وقامت بإلقاء قنبلة صوتية. قام المتظاهرون بعدها بالمناداة بشعارات تطالب بإسقاط النظام، ثمّ اقتحموا مبنى المحافظة وحرقوا العلم الروسي وصورة الرئيس بشار الأسد. كرد على ذلك قام أحد عناصر الشرطة بفتح النار على المتظاهرين، وهو ما أدى إلى مقتل أحدهم وجرح عدد منهم، ليتبع ذلك تبادل لإطلاق النار ما بين فصائل محلية وعناصر أمنية، حيث قُتل على إثرها شرطي.

بحسب الشاهد فإنّ تلك الاحتجاجات لم تكن مرّخصة من قبل فرع الحزب العربي الاشتراكي المسؤول عادةً عن منح تلك التراخيص، وخاصةً أنّ الحكومة السورية لا توافق على منح تراخيص لأي تظاهرات رافضة لمواقفها وسياساتها.

صورة رقم (8) – شعارات تمّ رفعها خلال مظاهرات السويداء.

صورة رقم (9) - صورة مأخوذة من فيديو نشرته شبكة السويداء 24، تظهر مقتل أحد المتظاهرين خلال الاحتجاجات التي اندلعت في السويداء في 4 كانون الأول/ديسمبر 2022

5. تعليق ورأي قانوني:

التمتع بحرية الرأي والتعبير عنه بالوسائل المشروعة، ومنها التجمع والتظاهر، من الحقوق الأساسية للإنسان، وتم التأكيد على هذا الحق في العهود والمواثيق الدولية.

نصت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود"، وأكدت المادة 20 من ذات الإعلان بأن "لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية". كما نصت المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 على أنه "يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياته". وبالتالي، فإن الأصل هو عدم التدخل في هذا الحق، والاستثناء هو تقييده وفقاً لشروط المشروعية والضرورة والتناسب. إن تعامل السلطات مع الحق في التجمع السلمي ومن ذلك أية إجراءات تقييدية يجب ألا يكون مبنياً على أساس موضوع التجمع نفسه أو هوية الأشخاص الذين يمارسون حقهم في هذا التجمع السلمي أو طبيعة علاقتهم بالسلطات. وقد أكدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعنية بمراقبة تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أنه لا يجوز فرض "الترخيص" من قبل السلطات كشرط مسبق كي يتمتع الأفراد والمجموعات بحقهم في التجمع السلمي، إنما يجب على السلطات أن تضع موضع التنفيذ نظام "إبلاغ" فعال يكون الهدف منه تزويد السلطات بالمعلومات اللازمة كي تقوم بواجبها في تيسير التنفيذ السلس للتجمعات السلمية وكي

تقوم بحماية حقوق الآخرين.[17] وبالتالي، يجب ألا يتحول "الإبلاغ" المطلوب من قبل منظمي التجمعات السلمية إلى غاية في حد ذاته أو وسيلة لخنق أو قمع التجمعات السلمية. علاوة على ذلك، فإن فشل منظمي التجمعات السلمية في إبلاغ السلطات لأي سبب يجب ألا يكون بحد ذاته أساساً لقمع وفض التجمعات السلمية واعتقال ومحاسبة المشاركين فيها. إن عدم القيام بإبلاغ السلطات لا يعفيها من واجبها في تيسير التجمع وحماية المتجمعين.[18]

صادقت سوريا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،[19] وتنطبق كافة أحكام هذا العهد وغيرها من الأحكام ذات الطابع العرفي على كافة المناطق السورية وعلى جميع السكان. وحيث أن بعض الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية تسيطر بشكل فعال على مناطق في سوريا وتمارس فيها سلطة على السكان تشبه السلطات الحكومية، فهي مُلزمة بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان وعليها واجب احترام وحماية حقوق السكان المدنيين كما بات مثبتاً في أدبيات القانون الدولي وممارسته.[20] في الحالات التي يتعرض لها هذا التقرير، فإن فرض قوانين أو أية إجراءات رسمية أخرى تُلزم السكان بشرط الحصول على "ترخيص" للتجمعات السلمية يعتبر تلاعباً بجوهر المعنى المقصود في الأحكام المعنية بالحق في التجمع السلمي والذي يجعل من التمتع بهذا الحق أولوية، بينما يعتبر أن أية إجراءات من قبل السلطات يجب أن تكون بهدف تيسير إنفاذ هذا الحق وليس فرض "مظلة" من التقييد أو الحظر تجعل التمتع به أمراً شبه مستحيل. وحقيقة أن الجهات المسيطرة في بعض المناطق هي جهات فاعلة مسلحة غير حكومية لا يعني بأي حال من الأحوال أنه يمكن لها تقييد الحق في التجمع السلمي وفق معايير وشروط مغايرة لتلك المفروضة على الدولة باعتبارها المخاطَب الأساسي بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك لأن الغاية من هذه الأحكام ضمان احترام وحماية حقوق السكان وليس فقط تنظيم صلاحيات السلطة القائمة.

علاوة على ذلك فإن الدستور السوري لعام 2012 وهو الدستور المعمول به حالياً -على الرغم من ملاحظات وانتقادات منظمة "سوريون" عليه-[21] فقد نص على حق التظاهر السلمي في المادتين 42 و 44، حيث نصت المادة 42 بأن ".... لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول أو الكتابة أو بوسائل التعبير كافة". ونصت المادة 44 بأن "للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً والإضراب عن العمل في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذه الحقوق".[22]

وكانت العبارة الأخيرة من المادة المذكورة (وينظم القانون ممارسة هذه الحقوق) هي التي أفرغت هذه المادة من مضمونها، كما هو الحال في الكثير من مواد الدستور السوري، حيث يكون القانون الصادر غالباً، غير متوافقاً مع

---

[17] UN Human Rights Committee, General Comment No. 37 (2020) on the right to peaceful assembly (article 21), CCPR/C/GC/37, 17 September 2020, § 70.

[18] Ibid. § 71.

[19] " حالة التصديق لصالح الجمهورية العربية السورية". الأمم المتحدة هيئات حقوق الإنسان. (آخر زيارة للرابط: 5 نيسان/أبريل 2023). https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=170&Lang=AR

[20] See e.g., OHCHR, Joint Statement by independent United Nation human rights experts on human rights responsibilities of armed non-State actors, 25 February 2021 (Available at: https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/02/joint-statement-independent-united-nations-human-rights-experts-human-rights).

[21] "التمييز القائم على أساس الأصل القومي في الدستور السوري"، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. نشر في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020. (آخر زيارة للرابط بتاريخ 5 نيسان/أبريل 2023). https://stj-sy.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%85%d9%8a%d9%8a%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d8%a6%d9%85-%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a3%d8%b3%d8%a7%d8%b3-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d8%b5%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%82%d9%88%d9%85%d9%8a-%d9%81/

[22] وهذا النص يشبه إلى حد كبير نص المادة 39 من دستور عام 1973 حيث نصت على أن "للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذا الحق".

روح المادة الدستورية، وتبقى مواد الدستور الناظمة للحقوق والحريات عبارة عن نصوص تجميلية للدستور لا أكثر.

صدر المرسوم التشريعي رقم 54 لعام 2011 الخاص بتنظيم التظاهر السلمي في سوريا، حيث نص المرسوم المذكور ع لى شروط قاسية جداً لتقديم طلب الترخيص للمظاهرة، إذ يتوجب مثلاً على الراغبين بتنظيم المظاهرة (التظاهر) تحديد أهدافها والشعارات التي سيتم رفعها. والمتتبع للشأن السوري يعلم بأن هذا يعني عدم إمكانية رفع أي شعار يتضمن انتقادات لرئيس الدولة، أو حتى للمتحالفين معه كروسيا وايران وحزب الله، ومن يتجرأ على تقديم طلب الترخيص مع شعارات من هذا النوع، يكون عرضة للاعتقال.

لا بد من لفت الانتباه إلى أن المادة 5 من المرسوم المذكور رقم 54 اشترط على الراغبين بتنظيم التظاهرة أو التجمع تقديم تعهد موثق لدى الكاتب بالعدل يفيد بتحملهم المسؤولية عن كافة الأضرار التي قد يلحقها المتظاهرون بالأموال والممتلكات العامة أو الخاصة. أي لو قام أحد المتظاهرين، وقد يكون مدفوعاً من الأمن السوري نفسه، بالتسبب بإحراق إحدى المؤسسات العامة، سيتوجب على المتقدمين لطلب الترخيص سداد تكلفة الإصلاحات التي قد تكون طائلة، بينما يفترض أن يقع على عاتق السلطات أن تقوم بتأمين وحماية الممارسين لحقهم في التجمع السلمي من جهة، وحقوق الآخرين والأملاك العامة والخاصة على الجهة الأخرى. وفي حال وقوع تجاوزات أو اعتداءات من قبل بعض الأفراد المشاركين في التجمع السلمي بما يمس بحقوق الآخرين أو الأملاك العامة والخاصة، يقع على عاتق السلطات اتخاذ الإجراءات الضرورية بحق هؤلاء الأفراد حصراً، وليس بحق المتقدمين بطلب الترخيص. من تلك الإجراءات، اعتقالهم ومحاسبتهم وفقاً للقانون الناظم لمثل هذه المخالفات، وليس على أساس مشاركتهم في التجمع، وكذلك ليست محاسبة المنظمين.

وفيما يتعلق بفض التجمعات السلمية، فهذا الإجراء يجب أن يكون في **حالات استثنائية جداً فقط**. إن عدم حصول المنظمين على "ترخيص" حسب الإجراءات المفروضة – بغض النظر عن مشروعية أو عدم مشروعية هذه الإجراءات - في معظم الحالات التي يتناولها التقرير لا يعتبر أحد تلك الحالات الاستثنائية التي تجيز للسلطات فض التجمع السلمي بالقوة. إذا لم يعد التجمع سلمياً حيث يتصاعد مستوى العنف والاعتداء على حقوق أو أملاك الآخرين وبعد أن تستنزف قوى إنفاذ القانون الوسائل والأساليب غير العنيفة الأخرى مثل التفاوض والتحذير والاعتقال الموجه ضد المخالفين، يمكن اللجوء لفض التجمع السلمي. وبكل الأحوال، في حال صدر القرار وفقاً لتقييم ما ورد أعلاه بفض التجمع، يجب دائماً أن تنطبق قواعد إنفاذ القانون واستخدام القوة على إجراءات وممارسات القوى المكلفة. يمكن في حالات **أخرى** يحافظ فيه التجمع على طبيعته السلمية أن يتخذ القرار بفضه في حال كان يتسبب بمستوى خطير ومستمر من إعاقة الحياة مثل قطع الطرقات بشكل مستدام. إن اتخاذ قرار فض التجمعات يجب أن يكون موضحاً في القانون وصادراً عن جهة مكلفة تتحمل مسؤولية اتخاذ هذا القرار ومسؤولية تنفيذه. وبكل الأحوال، يجب عدم استخدام الأسلحة النارية لإنفاذ القانون خلال التجمعات، وعلى السلطات أن تضمن تكليف عناصر مدربين ومؤهلين لإدارة التجمعات وتزويدهم بالعتاد اللازم والمتناسب مع الطبيعة المدنية لمثل هذه الأحداث. إن استخدام الأسلحة النارية والقوة المميتة بحق المشاركين في التجمعات قد يرقى ليكون قتلاً خارج نطاق القضاء، وهو جريمة تستوجب محاسبة الفاعلين وجبر الضحايا وعائلاتهم.

إذاً، الغاية الضمنية من هذا المرسوم هي "منع" وليس "تنظيم" التجمعات والتظاهرات المناهضة للحكومة السورية، وعملياً لم تحصل أي مجموعة على ترخيص للتظاهر ضد الحكومة أو رئيس الجمهورية. ويعتبر هذا المرسوم مناقضاً لتعهدات الدولة السورية وفق العهود والمواثيق الدولية المذكورة أعلاه، ووفقاً لروح المادة 44 من

الدستور، وبالتالي فهو قانون غير دستوري ولا يمكن التذرع به لفض التظاهرات التي تحدث في مناطق سيطرة الحكومة السورية، وفقاً لما ورد في هذا التقرير.

تجدر الإشارة إلى أن منع أو فض التجمعات السلمية لا يقتصران على كونهما انتهاكاً واضحاً للحق في التجمع السلمي وفقاً للمادة ٢١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إنما يتجاوزا ذلك وقد ينتهكا جملةً من الحقوق الأخرى المصانة في أحكام أخرى من القانون الدولي لحقوق الإنسان. إن استخدام القوة والقوة المميتة قد يشكل انتهاكاً للحق في الحياة حسب المادة ٦ من العهد وكذلك الحق في الحرية من التعذيب والمعاملة اللاإنسانية بالمعنى الوارد في المادة ٧. كما أن اعتقال المشاركين أو الذين ينوون المشاركة في التجمعات السلمية قد يرقى ليكون تعسفياً بالمعنى الوارد في المادة ٩. علاوة على ذلك، فإن السلطات التي تمنع الأشخاص من التنقل أو السفر للمشاركة في التجمعات السلمية تنتهك حقهم الوارد في المادة ١٢، كما أن حرمان جميع هؤلاء الذين انتهكت حقوقهم تلك من استخدام المسارات القانونية في مقابل ما تعرضوا له من انتهاكات يعتبر انتهاكاً بحد ذاته للحق في المساواة أمام القضاء. عدا عن ذلك، فإن انتهاك الحق في التجمع السلمي يرتبط بشكل وثيق بانتهاك الحق في حرية التعبير، والحق في تكوين الجمعيات والأحزاب، والحق في المشاركة السياسية. كما أن القيود الـ تي تفرض على التجمع السلمي على أساس الرأي أو الموقف السياسي يعتبر بحد ذاته تمييزاً محظوراً في كافة أحكام القانون الدولي.

لا يعد استخدام العنف في فض التجمعات السلمية انتهاكاً للقوانين الدولية فقط في حال مارسته الحكومة السورية، بل أيضاً بحال مارسته قوات الأمر الواقع الموجودة في مناطق النفوذ المختلفة من الجغرافية السورية، كقوات "الجيش الوطني" وقوات "الإدارة الذاتية" وقوات "هيئة تحرير الشام"، التي تسيطر على المناطق التي شملها التقرير والخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، وذلك وفقاً للنصوص المذكورة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي تمت الإشارة إليها آنفاً.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

من نحن؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تمّ تأسيس المنظمة عام 2015، ومقرّها فرنسا منذ عام 2019.

"سوريون" منظمة حقوقية سورية، مستقلة و غير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض في سوريا والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلّة، بينما يقوم فريقنا الدولي من خبراء/ات حقوق الإنسان والمحامين/ات والصحفيين/ات بحفظ الأدلة، فحص الأنماط التي تتخذها الانتهاكات، وتحليل ما ينجم عن هذه الانتهاكات من خرق للقانون السوري المحلّي والقوانين الدولية.

نحن ملتزمون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع السوري، وإيصال أصوات ضحايا الانتهاكات من السوريين، بغض النظر عن العرق، الدين، الانتماء السياسي، الطبقة الاجتماعية، و/أو الجنس. يقوم التزامنا برصد الانتهاكات على فكرة أن التوثيق المهني لحقوق الإنسان الذي يلبي المعايير الدولية هو الخطوة الأولى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في سوريا.

EDITOR@STJ-SY.ORG

WWW.STJ-SY.ORG

STJ_SYRIA_ENG